تقرير تنفيذ الموازنة العامة

الربع الثاني 2023

وزارة المالية

مديرية الدراسات والسياسات الاقتصادية

تقرير تنفيذ الموازنة العامة

أولا: البيانات الفعلية لموازنات الأعوام 2021-2023 وتطورات المالية العامة خلال الربع الثاني من عام 2023:

بلغ إجمالي الإيرادات العامة للحكومة المركزية / الموازنة المحصلة خلال عام 2022 حوالي 8914.1 مليون دينار مقابل 8912 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2022، وبلغ إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2022 حوالي 10466.6 مليون دينار مقابل 10653 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2022، وبناءً عليه بلغ العجز المالي بعد المنح حوالي 1552.5 مليون دينار أو ما نسبته 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 1741 مليون دينار مقدر في موازنة عام 2022 أو ما نسبته 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

بلغ إجمالي الإيرادات العامة للحكومة المركزية / الموازنة المحصلة خلال عام 2021 حوالي 8128.2 مليون دينار مقابل 8137.8 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2021، وبلغ إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2021حوالي 9858.8 مليون دينار مقابل 10108.1 مليون دينار مقدرة في موازنة عام 2021، وبناءً عليه بلغ العجز المالي بعد المنح حوالي 1730.6 مليون دينار أو ما نسبته 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 1970.3 مليون دينار مقدر في موازنة عام 2021 أو ما نسبته 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (1)

الإيرادات والنفقات المقدرة في موازنة الأعوام 2021-2023

مليون دينار

البيان	2021	2022	2023
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**8137.8**	**8912**	**9569**
الإيرادات المحلية	**7298**	**8064**	**8767**
إيرادات ضريبية	5390	6089	6633
اقتطاعات تقاعدية	8	7.5	6
الإيرادات الأخرى	1900	1967.5	2128
المنح الخارجية	839.8	848	802
إجمالي الإنفاق	**10108.1**	**10653**	**11431.4**
النفقات الجارية	8808.9	9106.6	9839.5
النفقات الرأسمالية	1299.2	1546.4	1591.9
بعد المنح	**-1970.3**	**-1741**	**-1862.4**
قبل المنح	**-2810.1**	**-2589**	**-2664.4**

سجلت الموازنة العامة عجزا ماليا في الموازنة العامة للحكومة المركزية / الموازنة خلال الربع الثاني من عام 2023 بعد المنح حوالي 318.8 مليون دينار مقابل عجز مالي بلغ حوالي 501.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2022، في حين بلغ العجز قبل المنح الخارجية حوالي 332.6 مليون دينار خلال الربع الثاني من عام 2023 مقابل عجز مالي بلغ حوالي 554.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2022.

جدول رقم (2)
الإيرادات والنفقات الفعلية للأعوام 2020- 2022
مليون دينار

البيان	2020	2021	2022
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**7028.9**	**8128.2**	**8914.1**
الإيرادات المحلية	**6238**	**7324.9**	**8121.9**
إيرادات ضريبية	4958.6	5626.9	6047.9
اقتطاعات تقاعدية	7.3	7.5	4.9
الإيرادات الأخرى	1272.1	1690.4	2069.1
المنح الخارجية	790.8	803.3	792.2
إجمالي الإنفاق	**9211.3**	**9858.8**	**10466.6**
النفقات الجارية	8388.5	8720.6	8954.3
النفقات الرأسمالية	822.8	1138.2	1512.3
العجز بعد المنح	**-2182.4**	**-1730.6**	**-1552.5**
العجز قبل المنح	**-2973.3**	**-2533.9**	**-2344.7**

جدول رقم (3)
الإيرادات والنفقات الفعلية للربع الثاني للاعوام 2021- 2023
مليون دينار

البيان	2021	2022	2023
إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية	**1933.9**	**2240.1**	**2439.1**
الإيرادات المحلية	**1911.3**	**2187.8**	**2425.3**
إيرادات ضريبية	1487.0	1675.7	1822.2
اقتطاعات تقاعدية	1.6	1.3	1.4
الإيرادات الأخرى	422.7	510.8	601.7
المنح الخارجية	22.6	52.3	13.8
إجمالي الإنفاق	**2491.4**	**2741.8**	**2757.9**
النفقات الجارية	2188.4	2284.3	2375.1
النفقات الرأسمالية	303.0	457.5	382.7
العجز بعد المنح	**-557.5**	**-501.7**	**-318.8**
العجز قبل المنح	**-580.1**	**-554.0**	**-332.6**

ثانيا:الإيرادات المحلية المحصلة مقابل توقعات التحصيل في الموازنة.

1. الإيرادات المحلية في عام 2021:

بلغت الإيرادات المحلية في عام 2021 ما قيمته 7324.9 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2021 والبالغة حوالي 7298 مليون دينار، اي بارتفاع بلغ حوالي 26.9 مليون دينار او ما نسبته 0.4%، ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي الى ارتفاع بند الايرادات الضريبية بحوالي 236.9 مليون دينار وانخفاض بند الايرادات غير الضريبية بحوالي 210 مليون دينار عن ما هو مقدر في موازنة 2021.

وتعود اسباب ارتفاع الايرادات الضريبية الى ارتفاع الضريبة من السلع والخدمات نتيجة ارتفاع ضريبة مبيعات السلع المحلية بنحو 147.4 مليون دينار وارتفاع ضريبة المبيعات على الخدمات بنحو 48.5 مليون دينار، فيما تعود اسباب انخفاض بنود الايرادات غير الضريبية الى انخفاض بند ايرادات بيع السلع والخدمات بنحو 121.6 مليون دينار، وتراجع الايرادات المختلفة عن ما هو مقدر في الموازنة بنحو 53.5 مليون دينار.

2. الإيرادات المحلية في عام 2022:

بلغت الإيرادات المحلية في عام 2022 ما قيمته 8121.9 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2022 والبالغة حوالي 8064 مليون دينار، اي بارتفاع بلغ حوالي 57.9 مليون دينار او ما نسبته 0.7%، ويعود هذا الارتفاع بشكل رئيسي الى ارتفاع بند الايرادات غير الضريبية بحوالي 99 مليون دينار وانخفاض بند الايرادات الضريبية بحوالي 41.1 مليون دينار عن ما هو مقدر في موازنة 2022.

وتعود اسباب ارتفاع الايرادات غير الضريبية الى ارتفاع بند الايرادات المختلفة بحوالي 186.2 مليون دينار، وارتفاع بند ايرادات دخل الملكية عن ما هو مقدر في الموازنة بنحو 8.9 مليون دينار، فيما تعود اسباب انخفاض الايرادات الضريبية الى انخفاض الضريبة من السلع والخدمات محصلة لانخفاض ضريبة مبيعات القطاع التجاري بنحو 144.4 مليون دينار وارتفاع ضريبة المبيعات على الخدمات بنحو 24.1 مليون دينار.

3. الإيرادات المحلية خلال الربع الثاني من عام 2023:

سجلت الإيرادات المحلية خلال الربع الثاني من عام 2023 ما قيمته 2425.3 مليون دينار مقابل 2187.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2022، أي بارتفاع بلغ 237.5 مليون دينار، وقد جاء هذا الارتفاع في الإيرادات المحلية نتيجة لارتفاع الإيرادات الضريبية بحوالي 146.5 مليون دينار، وارتفاع الإيرادات غير الضريبية بحوالي 90.9 مليون دينار، وبذلك حققت الإيرادات المحلية خلال الربع الثاني ما نسبته 27.7% من المقدر في الموازنة العامة والبالغة حوالي 8767 مليون دينار.

وعلى صعيد الارتفاع في الإيرادات الضريبية خلال الربع الثاني من عام 2023 مقارنة بنفس الفترة من عام 2022 فقد جاء محصلة لارتفاع الضريبة العامة على "الدخل والارباح" بما قيمته 192.2 مليون دينار أو ما نسبته 30.8%

وانخفاض حصيلة الضريبة العامة على "السلع والخدمات" بما قيمته 47.2 مليون دينار أو ما نسبته 4.9% كما وارتفعت حصيلة الضرائب على "المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار)" بحوالي 2.6 مليون دينار أو ما نسبته 12.3%، وانخفاض الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية بما قيمته 1.1 مليون دينار أو ما نسبته 1.9%.

بشكل عام شكلت حصيلة الإيرادات الضريبية خلال الربع الثاني من هذا العام ما نسبته 27.5% من إجمالي الإيرادات الضريبية المقدرة في موازنة عام 2023 والبالغة حوالي 6633 مليون دينار.

كما جاء الارتفاع في الإيرادات غير الضريبية بشكل رئيسي محصلة لارتفاع حصيلة الايرادات المختلفة بحوالي 17.1 مليون دينار وانخفاض حصيلة ايرادات بيع السلع والخدمات بحوالي 19.3 مليون دينار وارتفاع حصيلة ايرادات دخل الملكية بحوالي 93.0 مليون دينار وارتفاع حصيلة العائدات التقاعدية بحوالي 0.1 مليون دينار.

شكلت حصيلة الإيرادات غير الضريبية خلال الربع الثاني من هذا العام ما نسبته 28.3% من إجمالي الإيرادات غير الضريبية المقدرة في موازنة عام 2023 والبالغة حوالي 2134 مليون دينار.

كما بلغت المنح الخارجية خلال الربع الثاني من عام 2023 ما مقداره 13.8 مليون دينار مقابل 52.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2022 أي بانخفاض بلغ حوالي 38.5 مليون دينار أو ما نسبته 73.6% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وعليه، بلغ إجمالي الإيرادات العامة للحكومة المركزية / الموازنة خلال الربع الثاني من عام 2023 ما مقداره 2439.1 مليون دينار مقابل 2240.1 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2022، أي بارتفاع مقداره 199.0 مليون دينار أو ما نسبته 8.9%، وقد شكلت الإيرادات العامة ما نسبته 25.5% خلال الربع الثاني من هذا العام مقارنة مع مقدر الموازنة والبالغ 9569 مليون دينار.

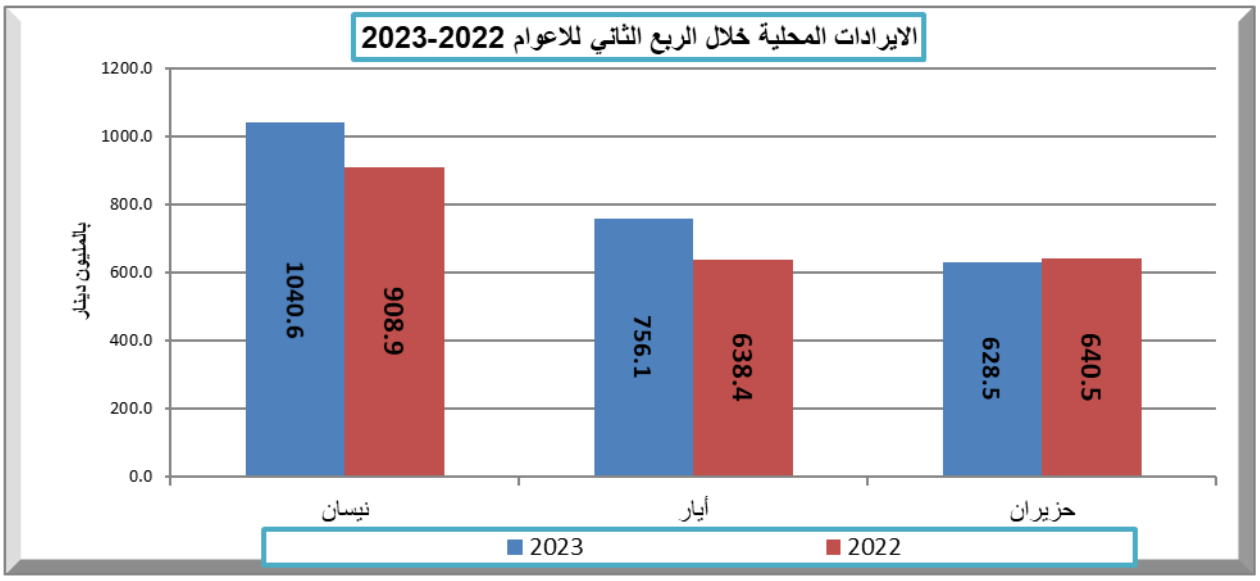

ثالثاً: النفقات العامة الفعلية مقابل توقعات الموازنة.

1. النفقات العامة في عام 2021:

بلغ إجمالي الإنفاق خلال عام 2021 حوالي 9858.8 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2021 والبالغ حوالي 10108.1 مليون دينار اي بانخفاض بلغ حوالي 249.3 مليون دينار أو ما نسبته 2.5%، ويعود سبب هذا الانخفاض نتيجة إلى انخفاض النفقات الجارية بحوالي 88.3 مليون دينار، وانخفاض النفقات الراسمالية بحوالي 161 مليون دينار مقارنة بما تم تقديره خلال موازنة عام 2021.

حيث شكل إجمالي الإنفاق الفعلي لعام 2021 ما نسبته 97.5% من إجمالي الإنفاق المقدر في موازنة عام 2021.

2. النفقات العامة في عام 2022:

بلغ اجمالي الانفاق خلال عام 2022 حوالي 10466.6 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره في موازنة عام 2022 والبالغ حوالي 10653 مليون دينار اي بانخفاض بلغ حوالي 186.4 مليون دينار او ما نسبته 1.7% ، و يعود سبب الانخفاض نتيجة الانخفاض في النفقات الجارية بحوالي 152.3 مليون دينار، وانخفاض النفقات الراسمالية بحوالي 34.1 مليون دينار مقارنة مع ما تم تقديره خلال موازنة عام 2022.

حيث شكل الانفاق الفعلي لعام 2022 ما نسبته 98.3% من اجمالي الانفاق المقدر في موازنة عام 2022.

3. النفقات العامة خلال الربع الثاني من عام 2023:

بلغ إجمالي الإنفاق للحكومة المركزية / الموازنة خلال الربع الثاني من عام 2023 حوالي 2757.9 مليون دينار مقابل 2741.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2022 مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقداره 16.1 مليون دينار، وقد جاء هذا الإرتفاع في إجمالي الإنفاق محصلة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 90.8 مليون دينار أو ما نسبته 4%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بحوالي 74.7 مليون دينار أو ما نسبته 16.3%.

رابعاً: الإنفاق الفعلي والمقدر في الموازنة العامة للمشاريع الرأسمالية.

بلغت قيمة الإنفاق على المشاريع الرأسمالية حوالي 382.7 مليون دينار خلال الربع الثاني من هذا العام مقارنة مع ما مقداره 457.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام الماضي، حيث شكل الإنفاق على المشاريع الرأسمالية خلال الربع الثاني من عام 2023 ما نسبته 24% من مجموع المخصصات الرأسمالية المقدرة في موازنة عام 2023 والبالغة حوالي 1591.9 مليون دينار، حيث توزع هذا الإنفاق بصورة رئيسية على مشاريع لكل من الوزارات التالية: مديرية النفقات العامة، وزارة الإدارة المحلية، وزارة التربية والتعليم، وزارة الأشغال العامة والإسكان ، وزارة الصحة، وزارة الزراعة ، وزارة الطاقة والثروة المعدنية حيث شكلت هذه المشاريع نحو 38.3% من مجمل الإنفاق الرأسمالي خلال الربع الثاني من هذا العام.

في العادة يكون الإنفاق على المشاريع الرأسمالية خلال الربعين الثالث والرابع بقيمة أكبر نظراً لان دورة المشاريع تبدأ خلال الربع الرابع.

خامساً:الإنفاق الفعلي لمشاريع اللامركزية.

بلغت قيمة الإنفاق على المشاريع اللامركزية ما قيمته 14.3 مليون دينار خلال الربع الثاني من عام 2023 توزعت في مختلف محافظات المملكة حيث شكل الانفاق على مشاريع وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة، وزارة الاشغال العامة والاسكان، نحو 73.9% من مجمل الإنفاق على مشاريع اللامركزية.

سادساً:عمليات التمويل والدين.

تشير تطورات المديونية العامة حتى نهاية الربع الثاني من عام 2023 إلى ارتفاع إجمالي الدين بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بمبلغ 582.0 مليون دينار ليبلغ ما قيمته 31249.6 أو ما نسبته 89.8% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية الربع الثاني لعام 2023 مقابل 30667.6 مليون دينار في نهاية عام 2022 أو ما نسبته 91% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022، علما بان صافي الاقتراض (موازنة) من صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) قد بلغ حوالي 472.2 مليون دينار حتى نهاية الربع الثاني من 2023 مقارنة بمبلغ 791.6 مليون دينار نهاية عام 2022.

وفي حال تم استثناء قيمة الودائع الحكومية فإن صافي الدين يصبح 29638.3 مليون دينار أو ما نسبته 85.2% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر حتى نهاية الربع الثاني لعام 2023 مرتفعا بحوالي 1197.6 مليون دينار او ما نسبته 0.8% عن مستواه في نهاية عام 2022، وقد جاء الارتفاع لتمويل جزء من عجز الموازنة وتمويل عجز سلطة المياه، ومن الجدير بالذكر بأن مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه تبلغ نحو 8.4 مليار دينار.

1. الدين الخارجي

أظهرت البيانات المتعلقة بالرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) حتى نهاية الربع الثاني من عام 2023 ارتفاع الرصيد القائم بحوالي 1216.3مليون دينار ليصل إلى 17705.2 مليون دينار أو ما نسبته 50.9% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية الربع الثاني من عام 2023 مقابل ما مقداره 16488.9 مليون دينار أو ما نسبته 48.9% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2022، في حين بلغ رصيد الدين الخارجي في نهاية عام 2021 حوالي 15137.5 مليون دينار أو ما نسبته 47.3% من الناتج المحلي الإجمالي. وتعود الاسباب في ارتفاع / انخفاض الدين الخارجي خلال الفترات السابقة إلى ما يلي:

- سعر الصرف وأثر عمليات السحب والتسديد.
- تمويل عجز الموازنة.
- تسديد مديونية سلطة المياه.

سعر الصرف

فيما يتعلق بأثر تغيرات سعر الصرف وحركات السحب والتسديد على رصيد المديونية الخارجية بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) حتى نهاية الربع الثاني من عام 2023 بالمقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2022، فقط اسهمت هذه التغيرات بارتفاع رصيد المديونية بحوالي 1216.3 مليون دينار كمحصلة لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 1227.4 مليون دينار وانخفاض اسعار صرف العملات بقيمة 11.1 مليون دينار.

	رصيد 2021	أثر التغير في أسعار العملات	اثر العمليات (السحب (+) والتسديد(-))	رصيد 2022	أثر التغير في أسعار العملات	صافي التسديدات(-) /المسحوبات (+)	رصيد Jun-2023
يورو	1921.9	-131.7	98.9	1889.1	45.0	144.5	2078.6
ين ياباني (كل 100)	609.6	-92	50.3	567.9	-47.2	-16.2	504.5
يوان صيني	34.9	-3.2	-1.4	30.3	-1.1	-0.7	28.5
وحدة حقوق السحب	1283.3	-79	634.7	1839	-1.1	0.3	1838.2
دينار كويتي	604.6	-11	-8.5	585.1	-3.5	1.0	582.6
ون كوري	77.9	-5.5	-3.8	68.6	-1.9	-1.7	65.0
باقي العملات	10605.3	-1.5	905.1	11508.9	-1.3	1100.2	12607.8
المجموع	**15137.5**	**-323.9**	**1675.3**	**16488.9**	**-11.1**	**1227.4**	**17705.2**

حيث شهدت الديون المقيمة بالدولار الامريكي بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) ارتفاعاً في نهاية الربع الثاني من عام 2023 بمبلغ 1039.4 مليون دينار ليبلغ 12359.4 مليون دينار اردني مقارنة بمبلغ 11320 مليون دينار نهاية عام 2022 ومبلغ 10405.5 مليون دينار نهاية عام 2021، ومن الجدير بالذكر بان نسبة الدين المقيمة بالدولار الى اجمالي محفظة الدين تشكل النسبة الاكبر وذلك نتيجة لسياسة الحكومة الهادفة إلى التوجه للاقتراض بالدولار الأمريكي بدلا من الاقتراض بعملات أخرى لتقليل المخاطر الناتجة عن تذبذب أسعار الصرف.

اما فيما يتعلق بالديون المقيّمة باليورو فقد ارتفعت بحوالي 189.5 مليون دينار لتصبح حوالي 2078.6 مليون دينار حتى نهاية الربع الثاني من عام 2023 مقارنة بحوالي 1889.1 مليون دينار في نهاية عام 2022 وفي عام 2021 بلغت حوالي 1921.9 مليون دينار، وقد جاء هذا الارتفاع كمحصلة لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 144.5 مليون دينار وارتفاع في تغير سعر الصرف بقيمة 45 مليون دينار.

في حين شهدت الديون المقيّمة بالين الياباني انخفاضا بحوالي 63.4 مليون دينار لتصبح حوالي 504.5 مليون دينار حتى نهاية الربع الثاني من عام 2023 مقارنة بنهاية عام 2022 حيث بلغت حوالي 567.9 مليون دينار وفي عام 2021 بلغت حوالي 609.6 مليون دينار، وقد جاء هذا الانخفاض حتى نهاية الربع الثاني من عام 2023 كمحصلة لانخفاض صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 16.2 مليون دينار وانخفاض في تغير سعر الصرف بقيمة 47.2 مليون دينار.

اما فيما يتعلق بالديون المقيّمة بوحدة حقوق سحب خاصة فقد انخفضت بحوالي 0.8 مليون دينار لتصبح حوالي 1838.2 مليون دينار حتى نهاية الربع الثاني من عام 2023 بالمقارنة مع نهاية عام 2022 حيث بلغت حوالي 1839 مليون دينار وفي عام 2021 بلغت حوالي 1283.3 مليون دينار، وقد جاء هذا الانخفاض كمحصلة لارتفاع صافي التسديدات والمسحوبات بقيمة 0.3 مليون دينار وانخفاض في تغير سعر الصرف بقيمة 1.1 مليون دينار، علما بانه تم تحويل حصة المملكة من التوزيع العام لحقوق السحب الخاص (SDRs) لسنة 2021 بقيمة 330.7 مليون دينار الى حساب الخزينة العام خلال شهر نيسان 2022 وتم سحب الشريحة الرابعة من اتفاقية التسهيل الممتد بقيمة 129.6 مليون دينار خلال شهر تموز 2022 و سحب الشريحة الخامسة من اتفاقية التسهيل الممتد بقيمة 240.9 مليون دينار خلال شهر كانون الأول 2022، بالإضافة الى ما تم سحبه خلال السنوات السابقة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي وعلى النحو التالي:

- خلال الربع الأول 2021 تم سحب الشريحة الرابعة بقيمة 236.6 مليون دينار من اتفاقية التسهيل الممتد الموقعة بتاريخ 3/26/ 2020 وذلك بعد انتهاء المراجعة الرابعة مع الصندوق.
- خلال حزيران من عام 2021 تم سحب الشريحة الرابعة بقيمة 145.7 مليون دينار.
- توقيع اتفاقية عام 2020 قرض أداة التمويل السريع (RFI) من صندوق النقد الدولي للمساعدة الطارئة للظروف الاستثنائية (جائحة كورونا) حيث تم سحب كامل مبلغ القرض والبالغة حوالي 282.6 مليون دينار.
- تم خلال شهري اذار وكانون اول من عام 2020 سحب الشريحة الاولى والثانية من الاتفاقية وبمبلغ اجمالي 349.8 مليون دينار.

تسديد مديونية سلطة المياه/اعادة اقراض لسلطة المياه:

تم تسديد أقساط القروض الخارجية المستحقة على سلطة المياه حتى نهاية الربع الثاني من عام 2023 بحوالي 21.1 مليون دينار في حين بلغت حوالي 22.9 مليون دينار نهاية عام 2022.

2. الدين الداخلي:

انخفض اجمالي رصيد الدين الداخلي (موازنة ومكفول) بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) حتى نهاية الربع الثاني من عام 2023 بمبلغ 634.3 مليون دينار ليصل إلى حوالي 13544.4 مليون دينار أو ما نسبته 38.9% من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لنهاية الربع الثاني لعام 2023، مقابل ما مقداره 14178.7 مليون دينار أو ما نسبته 42.1% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2022 و 13625.6 مليون دينار نهاية عام 2021 او ما نسبته 42.5% من الناتج المحلي الاجمالي.

وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الدين الداخلي ضمن الموازنة بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بحوالي 745.3 مليون دينار، وارتفاع الدين العام الداخلي المكفول بعد SSIF بحوالي 111.0 مليون دينار ويعود سبب الانخفاض في اجمالي الدين الداخلي لعدة عوامل اهمها تمويل جزء من عجز الموازنة العامة وبشكل رئيسي من صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بقيمة 583 مليون

دينار وتمويل عجز سلطة المياه من خلال تقديم سلف نقدية لسلطة المياه بمبلغ إجمالي مقداره 86.6 مليون دينار حتى نهاية الربع الثاني من عام 2023.

علاوة على ذلك، انخفض صافي رصيد الدين الداخلي (موازنة ومكفول) بعد استثناء إحصائيا ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) بمبلغ 18.7 مليون دينار في نهاية الربع الثاني من عام 2023 ليصل الى حوالي 11933.1 مليون دينار مقابل ما مقداره 11951.8 مليون دينار في نهاية عام 2022 و 12122.6 مليون دينار نهاية عام 2021، وقد جاء هذا الانخفاض في نهاية الربع الثاني من عام 2023 محصلة لارتفاع اجمالي الودائع (موازنة مكفول) بمبلغ 615.6 مليون دينار وانخفاض اجمالي الدين الداخلي موازنة ومكفول بعد SSIF بمبلغ 634.3 مليون دينار.

تسديد مديونية سلطة المياه :

يبلغ اجمالي الاقساط الداخلية على سلطة المياه خلال عام 2023 حوالي 3.5 مليون دينار يستحق خلال شهر نيسان لعام 2023 في حين بلغت اجمالي الاقساط الداخلية المسددة حتى نهاية 2022 حوالي 125 مليون دينار، وحوالي 135 مليون دينار نهاية عام 2021، حيث تقوم وزارة المالية بإدارة تسديد القروض منذ بداية عام 2018.

تمويل عجز الموازنة:

بلغ اجمالي التمويل (الداخلي والخارجي) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي (SSIF) حوالي 300.2 مليون دينار وذلك لتمويل جزء من عجز الموازنة البالغ 701.6 حتى نهاية الربع الثاني من عام 2023.

***يمكن الاطلاع على البيانات التفصيلية من خلال الرجوع الى نشرة مالية الحكومة المنشورة على موقع وزارة المالية.**